

Distr.: General
14 May 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الجمعية العامة
الدورة الرابعة والسبعون
البند ٧٣ (ب) من القائمة الأولية*
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها
الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة
الاقتصادية الخاصة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام ٢٠١٩
٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ - ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩
البند ١٤ من جدول الأعمال
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم
المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم امثالاً لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧٣، تقييماً للمساعدة التي تلقاها الشعب الفلسطيني وتقييماً للاحتياجات التي لم تُلبَّ بعد، ومقترحات بشأن تلبيتها. ويصف التقرير الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بالتعاون مع حكومة فلسطين والجهات المانحة والمجتمع المدني، من أجل تقديم الدعم للسكان الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية.

واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير (١ نيسان/أبريل ٢٠١٨ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩) بتواصل التوترات والعنف واستمرار الاتجاهات السلبية، مما زاد من عرقلة استئناف المفاوضات الجادة والتأثير على آفاق السلام. وساء الأداء المالي للسلطة الفلسطينية، وتناقص مجموع المساعدات الإنمائية الخارجية بشدة فتعدرت تلبية الاحتياجات بدرجة كبيرة.



وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الأمم المتحدة في تنسيق المساعدة الإنسانية والإنمائية وإيصالها إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. واستهدف جزء من هذه المساعدة الأفراد الفلسطينيين والمجتمعات المحلية الفلسطينية في المناطق الواقعة خارج نطاق سيطرة السلطة الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية والمنطقة جيم في الضفة الغربية، وغزة.

ووفقا لخطة الاستجابة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، يُلتزم الحصول على تمويل قدره ٣٥٠ مليون دولار لعام ٢٠١٩ لتوفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء والحماية والرعاية الصحية والمأوى والمياه والصرف الصحي إلى ١,٤ مليون فلسطيني من الذين ثبت أنهم أشد الناس احتياجا للتدخلات الإنسانية على نطاق الأرض الفلسطينية المحتلة.

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧٣، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والسبعين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن تنفيذ القرار يتضمن تقييما للمساعدة التي تلقاها الشعب الفلسطيني بالفعل وتقييما للاحتياجات التي لم تُلبّ بعد، ومقترحات محددة لتلبيتها بفعالية. وتمتد الفترة المشمولة بالتقرير من نيسان/ أبريل ٢٠١٨ إلى آذار/مارس ٢٠١٩.

٢ - وترد المعلومات المتعلقة بالوضع السياسي والاجتماعي الاقتصادي في عدة تقارير دورية تعدها كيانات الأمم المتحدة وتقدمها إلى مختلف هيئات الأمم المتحدة، بما يشمل إحاطات مجلس الأمن الإعلامية الشهرية التي يقدمها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط؛ وتقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل؛ والتقرير السنوي للمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)؛ والتقريرين نصف السنويين اللذين يقدمهما مكتب المنسق الخاص لعملية السلام إلى لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني.

٣ - وتعكس الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية والإنمائية للشعب الفلسطيني في عدة وثائق تكميلية تتعلق بالجوانب الاستراتيجية وتعبئة الموارد. ووفقا لخطة الاستجابة الإنسانية، يُلمتس الحصول على تمويل قدره ٣٥٠ مليون دولار لعام ٢٠١٩ لتوفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء والحماية والرعاية الصحية والمأوى والمياه والصرف الصحي إلى ١,٤ مليون فلسطيني ممن ثبت أنهم أشد الناس احتياجا للتدخلات الإنسانية على نطاق الأرض الفلسطينية المحتلة. وهذا الرقم أقل من المبلغ المطلوب لعام ٢٠١٨ الذي استهدف مساعدة ١,٩ مليون فلسطيني بتكلفة إجمالية قدرها ٥٣٩,٧ مليون دولار. غير أن هذا الانخفاض في حجم التمويل المطلوب وعدد الأفراد المستهدفين لا يعكس انخفاضا في مستوى الاحتياجات الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٤ - ويعرض إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ استجابة الأمم المتحدة الاستراتيجية للأولويات الإنمائية الفلسطينية المشمولة في خطة السياسات الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢. وهذا الإطار يضع الشعب الفلسطيني في مكانة مركزية في عملية وضع البرامج الإنمائية تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويقتضي توفير موارد مالية تبلغ ١,٢٦ بليون دولار تقريبا على مدى خمس سنوات من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢.

٥ - وعلى مدار العام، استمر مكتب المنسق الخاص في بذل جهوده من أجل دعم مساعي منع نشوب النزاع والعودة إلى مفاوضات السلام، ومن أجل كفالة التنسيق بين حكومة فلسطين والأمم المتحدة والمجتمع الدولي وحكومة إسرائيل.

ثانياً - استعراض عام للوضع الراهن

ألف - السياق السياسي

٦ - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار التوتر والعنف على الأرض ودوام الاتجاهات السلبية مما يزيد من عرقلة استئناف المفاوضات الجادة الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتسوية النزاع، بغية تحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧ وتمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة. واستمر تفاقم الوضع الإنساني والاقتصادي والسياسي المزري في غزة بسبب القيود الصارمة التي تفرضها إسرائيل على التنقل والوصول والانقسامات التي استمرت بين الفصائل الفلسطينية والتي خلفت آثارا سلبية على الجوانب الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية للحياة في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصةً غزة التي بلغت فيها حدة هذا الآثار أقصى درجة. ومنذ آذار/مارس ٢٠١٨، شهدت الاحتجاجات التي تجرى أسبوعيا على طول السياج المحيط الفاصل بين غزة وإسرائيل في سياق مظاهرات "مسيرة العودة الكبرى" مستويات متزايدة من العنف، مما أدى إلى قتل وإصابة أعداد كبيرة من الفلسطينيين على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية. واستهدفت بلدات إسرائيلية متاخمة لقطاع غزة بالصواريخ وقذائف الهاون والأجهزة الحارقة التي أطلقتها حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة انطلاقا من غزة. وفي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ظل الوضع متقلبا، حيث حدثت اشتباكات واعتقالات وهجمات إرهابية وعمليات عسكرية إسرائيلية على خلفية استمرار التوسع في أنشطة الاستيطان غير القانونية، والعنف بين المستوطنين الإسرائيليين والمدنيين الفلسطينيين، وهدم المباني الفلسطينية ومصادرتها، وتزايد حدة التحديات السياسية والضغوط المالية التي تتحملها السلطة الفلسطينية.

٧ - واستمرت جهود الأمم المتحدة ومصر لتهدئة الوضع في غزة طوال الفترة المشمولة بالتقرير، بهدف تجنب نشوب حرب بين حماس وإسرائيل من خلال التركيز على تهدئة التوتر، وتشجيع المساعدات الإنسانية والاقتصادية، وتشجيع تخفيف عمليات إغلاق المعابر، ودعم الجهود الرامية إلى تعزيز الوحدة بين الفلسطينيين، بما يشمل عودة غزة للخضوع للسيطرة الكاملة لحكومة فلسطينية شرعية واحدة. واستمرت مصر في أداء دور محوري في هذه الجهود، وقدمت قطر والجهات المانحة الأخرى دعما ماليا حاسما لتلبية احتياجات السكان الأكثر إلحاحا. ولم يُجرز أي تقدم بشأن المصالحة بين الفصائل الفلسطينية.

٨ - وفي الضفة الغربية المحتلة، استمر بشكل غير قانوني التخطيط لبناء وحدات سكنية جديدة في المستوطنات وإجراء المناقصات المتعلقة بها وتنفيذ أعمال البناء، ويشير معظم المؤشرات إلى حدوث زيادة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي المنطقة (ج)، مضت السلطات الإسرائيلية قدما في تنفيذ خطط لبناء نحو ٥٥٠٠ وحدة وطرحت مناقصات لبناء ٣٣٠٠ وحدة أخرى، مقابل ٤٥٠٠ و ١٢٠٠ وحدة على التوالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي مستوطنات القدس الشرقية، شهدت ٢١٠٠ وحدة سكنية تقدما في عملية التخطيط مقابل ٢٣٠٠ وحدة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. واستمرت الجهود التي ترمي إلى إضفاء الطابع القانوني بأثر رجعي على المباني التي تعتبر غير قانونية في المستوطنات وفقا للقانون الإسرائيلي.

٩ - ودعا رئيس فلسطين، محمود عباس، إلى إجراء انتخابات تشريعية عقب القرار الذي أصدرته المحكمة الدستورية الفلسطينية في كانون الأول/ديسمبر، وحل المجلس التشريعي الفلسطيني. وحتى إعداد هذا التقرير، لم تُتخذ أي خطوات في هذا الاتجاه. وفي ١٠ آذار/مارس، قام الرئيس عباس بتعيين محمد أشتية رئيساً للوزراء وكلف بتشكيل حكومة جديدة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، بدأت إسرائيل في تنفيذ قانون أقره الكنيست في تموز/يوليه ٢٠١٨ يُلزم الحكومة الإسرائيلية بأن تُجمّد صرف مبالغ من إيرادات المقاصة التي تجمعها نيابة عن السلطة الفلسطينية وتحولها إليها تساوي قيمة المدفوعات التي تقدر إسرائيل أن السلطة الفلسطينية تقدمها "بشكل مباشر أو غير مباشر" إلى الفلسطينيين أو إلى عائلات الفلسطينيين الذين أذنتهم محاكم إسرائيلية بالضلع في "أنشطة إرهابية" مزعومة أو جرائم أخرى متصلة بالأمن، حسب تعريف القانون الإسرائيلي. وردا على ذلك، أبلغت السلطة الفلسطينية الحكومة الإسرائيلية بأنها ترفض هذا القرار الانفرادي، وذكرت أنه بموجب البروتوكول المتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لا يجوز خصم أي مبلغ دون موافقة الطرفين، وأنها لن تتوقف عن تقديم مدفوعات الرعاية الاجتماعية لعائلات السجناء ولن تقبل أن تستلم من إسرائيل أي مبالغ من إيرادات المقاصة ما لم يُقدم إليها المبلغ المستحق الدفع كاملاً. ويزيد هذا الوضع من حدة التناقص المستمر منذ فترة طويلة في التمويل المقدم من الجهات المانحة.

باء - السياق الإنساني والاجتماعي الاقتصادي

التطورات الاقتصادية والمالية

١٠ - اتسمت الأوضاع الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بركود النمو وتصاعد البطالة. ففي عام ٢٠١٨، نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٩ في المائة، نتيجة تسجيل نمو نسبته ٣,١ في المائة في الضفة الغربية وانكماش نسبته ٦,٩ في المائة في غزة. وممرت غزة بشمانية أرباع سنة متتالية من الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي فيما بين الربع الأول من عام ٢٠١٧ والربع الأخير من عام ٢٠١٨.

١١ - وفي نهاية عام ٢٠١٨، بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية ١٦,١ في المائة، بينما بلغ في غزة ٥٠,٥ في المائة، ووصل بذلك معدل البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى ٢٩,١ في المائة.

١٢ - وساء الأداء المالي للسلطة الفلسطينية، وتناقصت المساعدات الإنمائية الدولية بشدة فتعدرت تلبية الاحتياجات بدرجة كبيرة على الأرض. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، واجهت السلطة الفلسطينية نكسة مالية جديدة عندما حجبت الحكومة الإسرائيلية عنها جزءاً من إيرادات المقاصة التي تحولها إليها شهرياً (انظر الفقرة ٩ أعلاه). وردت السلطة الفلسطينية على ذلك بتعليق ميزانيتها السنوية لعام ٢٠١٩ وإحلال ميزانية طوارئ محلها. ومن المتوقع أن يكون لتدابير التقشف المشمولة في ميزانية الطوارئ أثر سلبي على الاقتصاد الفلسطيني.

التطورات الإنسانية

١٣ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادةً كبيرة في العنف والإصابات مقارنةً بالفترة السابقة. وأسفرت أعمال العنف، على مدى هذه الفترة، في شتى أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة عن وقوع أكبر عدد من الوفيات بين الفلسطينيين على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية منذ عام ٢٠١٤، إذ قُتل

٢٩٩ فلسطينيا، وتسجيل أكبر عدد من الإصابات بينهم منذ عام ٢٠٠٥، حيث أصيب ٦٩٦ ٣٢ فلسطينيا. وقد وقعت غالبية وفيات الفلسطينيين (١٩٩) و ٢٠٠ ٣٠ من إصاباتهم في غزة في سياق احتجاجات ”مسيرة العودة الكبرى“، وكان معظم الجرحى مصابين بالذخيرة الحية. وحدثت أيضا ١٤ حالة وفاة و ١٣٧ حالة إصابة في صفوف الإسرائيليين.

١٤ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ٦٠ طفلا فلسطينيا (٥٧ فتى وثلاث فتيات) وقُتلت ٤ نساء في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأصيب ٦٧١٣ ٦ طفلا وأُصيبت ١٨١٢ امرأة. وحدثت غالبية وفيات الأطفال (٥٣) وإصاباتهم في غزة في سياق ”مسيرة العودة الكبرى“. وفي عام ٢٠١٨، استمر القبض على الأطفال الفلسطينيين واحتجازهم من قبل قوات الأمن الإسرائيلية بسبب جرائم أمنية مزعومة، لا سيما إلقاء الحجارة وزجاجات المولوتوف أثناء الاشتباكات. ووفقا لمصلحة السجون الإسرائيلية، كان من بين الأطفال الـ ٢٠٣ المحتجزين ٩٣ طفلا مودعين رهن الاحتجاز قبل المحاكمة و/أو أثناء المحاكمة في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وكان هناك طفلان مودعان رهن الاحتجاز الإداري في نهاية عام ٢٠١٨.

١٥ - وشهد عام ٢٠١٨ زيادة كبيرة في العنف المتصل بالمستوطنين في الضفة الغربية. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل مستوطنون إسرائيليون أربعة فلسطينيين وأصابوا ١٢٠ فلسطينيا، منهم ٢٢ طفلا على الأقل. وارتكب الفلسطينيون أيضا اعتداءات، حيث قُتل ستة مستوطنين وأصيب ٣٢ مستوطنا.

١٦ - وقررت حكومة إسرائيل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ ألا تجدد بعد ٣١ كانون الثاني/يناير ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل. وقد وفر الوجود الدولي المؤقت المراقبة والحماية لنحو ٧٠٠٠ فلسطينيا من الذين يعيشون في المنطقة H2 في المدينة. وفي ١ شباط/فبراير، أصدر وزراء خارجية الدول الخمس المساهمة في الوجود الدولي المؤقت (إيطاليا وتركيا والسويد وسويسرا والنرويج) بيانا مشتركا أعربوا فيه عن أسفهم لقرار إسرائيل الانفرادي وذكروا أنه يشكل ”انحرافا“ عن الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (اتفاق أوسلو الثاني) ويقوض واحدة من الآليات المستقرة القليلة لحل النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

١٧ - واستمر هدم البنية التحتية التي توفر للفلسطينيين المسكن وأسباب المعيشة والخدمات في الضفة الغربية. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، هدمت السلطات الإسرائيلية أو صادرت ٥٠٢ من المباني المملوكة للفلسطينيين في مختلف أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مما أدى إلى تشريد ٥٩٣ فلسطينيا، نصفهم أطفال، مقارنة بـ ٣١٤ مبنى وتشريد ٤٤٨ شخصا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومن بين المباني التي هدمت، كانت ٦٥ مبنى قد وفرتها الجهات المانحة كمساعدة إنسانية.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، طُردت أربع أسر فلسطينية قسرا من منازلها بعد أن استولى عليها المستوطنون في القدس الشرقية، وتضرر من الطرد ٢١ شخصا، منهم عشرة أطفال. وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، كان عدد الأسر الفلسطينية التي أقيمت ضدها قضايا لطردها من منازلها في القدس الشرقية يقدر بحوالي ٢٠٠ أسرة فلسطينية، مما يعرض أكثر من ٨٧٠ شخصا لخطر التشرد. وفي المنطقة جيم، صدرت أوامر هدم لأكثر من ١٣٠٠٠ من المباني المملوكة للفلسطينيين. ولا تزال هناك مجتمعات بأسرها مهددة بالنقل القسري الوشيك وكانت أبرز قضية في هذا الشأن في عام ٢٠١٨ هي قضية تجمع الخان الأحمر - أبو الحلو التي لا تزال معلقة.

التنقل ووصول المساعدات الإنسانية وحيز العمليات

١٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت إسرائيل تفرض على الفلسطينيين نظاماً متعدد المستويات من القيود الإدارية والمادية، بحجة الشواغل الأمنية، بما في ذلك في مناطق الصيد البحري وفي الأراضي الزراعية بالقرب من السياج داخل غزة وفي جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ولا تزال حركة الفلسطينيين مقيدة في القدس الشرقية، إذ يتعين على حاملي بطاقات هوية الضفة الغربية الحصول على تصاريح للدخول إلى المدينة، باستثناء الرجال الذين تتجاوز أعمارهم ٥٥ سنة والنساء اللواتي تتجاوز أعمارهن ٥٠ سنة، وكذلك في المنطقة الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية من مدينة الخليل (المنطقة H2) حيث يوجد أكثر من ١٠٠ حاجز، بما في ذلك ١٨ نقطة تفتيش دائمة، تفصل جزءاً من المنطقة H2 عن باقي المدينة. وأعلنت نسبة ٣٠ في المائة تقريباً من مساحة المنطقة جيم "مناطق لإطلاق النار" تُستخدم لأغراض التدريب العسكري الإسرائيلي ويحظر الدخول إليها أو الإقامة فيها.

٢٠ - واستمرت عمليات الإغلاق التي تفرضها إسرائيل في قطاع غزة بحجة الشواغل الأمنية. وتظل أقلية صغيرة فقط من فلسطينيي غزة مؤهلة للحصول على تصاريح الخروج عبر معبر إيريز الذي تسيطر عليه إسرائيل، وتشكل أساساً من المرضى وأصحاب الأعمال وموظفي المنظمات الدولية. وفي المتوسط، سُجل في عام ٢٠١٨ ما مجموعه ٩ ٥٦٦ عملية خروج من غزة شهرياً لحاملي التصاريح عبر معبر إيريز، وهي زيادة بنسبة ٣٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧. وكان المتوسط الشهري لعدد إحالات مرضى غزة في عام ٢٠١٨، ومعظمهم يمر عبر معبر إيريز، أعلى بكثير من المتوسط الشهري لعام ٢٠١٧، إذ بلغ عدد الإحالات ٥٧٩ ٢ إحالة شهرياً في عام ٢٠١٨ مقابل ١ ٧٠٩ إحالات شهرياً في عام ٢٠١٧. ومع ذلك، يستمر تراجع معدلات الموافقة على التصاريح، من ٩٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٦١ في المائة في عام ٢٠١٨.

٢١ - وبلغ معدل الموافقة على طلبات التصاريح لموظفي الأمم المتحدة الوطنيين من أجل مغادرة غزة ٦٢ في المائة خلال عام ٢٠١٨، مرتفعاً من ٥٢ في المائة في عام ٢٠١٧. ومع ذلك، انخفض العدد الإجمالي للطلبات المقدمة في عام ٢٠١٨ بنسبة ٢٠ في المائة، ويُعزى ذلك أساساً إلى رفض عدد أكبر من طلبات الموظفين لأسباب أمنية وحرمانهم من إعادة تقديم أي طلب لمدة ١٢ شهراً، إذ يبلغ عددهم ١٣٧ موظفاً حالياً مقابل ٤١ موظفاً في نهاية عام ٢٠١٧.

٢٢ - وظل معبر كرم أبو سالم المعبر شبه الحصري لحركة السلع الأساسية من غزة وإليها، علماً أنه يُسمح أيضاً بمرور بعض الواردات عبر الحدود مع مصر. وفي المتوسط، دخلت حوالي ٨ ٨٤٧ شاحنة محملة بالبضائع إلى غزة شهرياً في عام ٢٠١٨، أي بانخفاض نسبته ١١ في المائة مقارنة بالمتوسط الشهري المسجل في السنتين السابقتين، في حين خرجت ٢٠٤ شاحنات في المتوسط شهرياً من غزة ومعظمها نحو أسواق الضفة الغربية، وهو الحجم نفسه تقريباً المسجل في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

٢٣ - وفي الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠١٨ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩، ظل معبر رفح مفتوحاً لمدة ٢٥٠ يوماً في المجموع، وهي زيادة كبيرة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق التي لم يُفتح المعبر خلالها إلا لمدة ٣٤ يوماً. وكان ذلك أكبر عدد من الأيام التي تُفتح فيها هذا المعبر منذ عام ٢٠١٣ الذي ظل مفتوحاً خلاله لمدة ٢٦٣ يوماً. وخرج ما مجموعه ١٨٩ ٧٤ شخصاً إلى مصر ودخل ٢٥١ ٤٦ شخصاً

غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويشكل هذا الرقم زيادة بنسبة ٣٨٩ في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، ولكنه أقل من الرقم المسجل في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

٢٤ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وللمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٥، أعلنت إسرائيل توسيع حدود الصيد البحري جزئياً إلى ١٢ ميلاً بحرياً في المنطقة الوسطى قبالة ساحل غزة، في حين لا تزال حدود الصيد البحري على طول المناطق الشمالية والجنوبية محصورة في ستة أميال بحرية. وتم الاتفاق في آذار/مارس على زيادة توسيع حدود الصيد البحري إلى ١٥ ميلاً بحرياً اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٩، وهذا هو أكبر توسيع منذ عام ٢٠٠٠، رغم أنه أقل من حدود ٢٠ ميلاً بحرياً المتفق عليها بموجب اتفاقات أو سلو.

جدار الفصل

٢٥ - واصل مكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة دإط-١٧/١٠، الاضطلاع بأنشطته في مجال التواصل واستلام الشكاوى لكي "يكون بمثابة سجل، في شكل وثائق، للأضرار التي لحقت بجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المعنيين من جراء تشييد إسرائيل للجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وحوها". وسجل أكثر من ٦٨ ٧٠٠ شكوى وجمع ما يزيد على ١,٥ مليون مستند داعم. واكتملت عمليات تلقي الشكاوى في المحافظات التسع كلها وفي ٢٦٥ من أصل ٢٦٩ مجتمعاً محلياً فلسطينياً متضرراً من تشييد الجدار.

ثالثاً - استجابة الأمم المتحدة

ألف - التنمية البشرية والاجتماعية

٢٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة الإنسانية والإغاثية وتنسيقها في الأرض الفلسطينية المحتلة. واستهدف جزء من تلك المساعدة الأفراد الفلسطينيين والمجتمعات المحلية الفلسطينية في المناطق الواقعة خارج نطاق سيطرة السلطة الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية والمنطقة جيم في الضفة الغربية وغزة. وسعت الأمم المتحدة بصورة جماعية إلى تركيز جهودها على شرائح السكان الأشد ضعفاً.

التعليم

٢٧ - خلال السنة الدراسية ٢٠١٨/٢٠١٩، قدمت الأونروا خدمات التعليم الابتدائي مجاناً (الصفوف من الأول إلى التاسع) لما مجموعه ٩٣٨ ٢٧٨ طالباً (٩٧٣ ١٤٣ صبياً و ٩٦٥ ١٣٤ صبية) في ٢٧٤ مدرسة ابتدائية وإعدادية في غزة، ولعدد إضافي من الطلاب بلغ ٤٦ ٣١٠ طلاب (٢٧ ٦٥٨ صبياً و ١٨ ٦٥٢ صبية) في ٩٦ مدرسة ابتدائية وإعدادية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

٢٨ - ومن أجل استيعاب عدد الطلاب المتزايد (التحق ٧٠٩١ طالباً إضافياً خلال السنة الدراسية ٢٠١٨/٢٠١٩) والحد من عدد المرافق التي تعمل بنظام التناوب لفترتين أو ثلاث فترات، نفذت الأونروا في غزة أشغال بناء أو إعادة بناء أربع مدارس، ووسعت ثلاث مدارس إضافية، وبدأت تصميم ثلاث مدارس أخرى.

٢٩ - ووفرت مدارس الأونروا في الضفة الغربية التدريب لأفرقة دعم الطلاب في مجال التعليم الشامل للجميع وإدماج منظور الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدريب ٢٤٠ معلماً و ٥٣٨ من أفراد أسر الطلاب بشأن أساليب التأديب الإيجابي. وتمت إعادة تأهيل مدرسة واحدة في القدس الشرقية.

٣٠ - وفي غزة، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فرص الحصول على التعليم من خلال إعادة تشييد أربع مدارس تضررت بأكملها و ٢٧ مدرسة تضررت جزئياً وإعادة تأهيل خمسة مراكز من مراكز التدريب المهني و ٢١ مبنى جامعياً.

٣١ - وحسّن البرنامج الإنمائي إتاحة فضاءات تعليمية آمنة وشاملة للجميع في ٨ مرافق تعليمية في مجتمعات المنطقة جيم والقدس الشرقية وقدم منحاً إلى ٨٤ مدرسة في القدس الشرقية.

٣٢ - ودعمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) التدريب على المهارات الحياتية في المدارس. وبعد التدريب، نفذ أكثر من ٩٧٠٠ من المراهقين ٤٢٧ مبادرة من المبادرات التي يقودها الشباب، من قبيل المشاريع الاجتماعية، وأسفر ذلك عن إنشاء عشر مؤسسات ناشئة وتعبئة ٨٦ منظمة من منظمات القطاع الخاص.

٣٣ - وقدمت اليونيسف الدعم لمبادرات تغيير السلوك في المدارس مع التركيز على جعل المدارس خالية من العنف، من خلال تحسين ممارسات الانضباط والحد من تسلط الأقران وتعزيز تسوية النزاعات ونبذ العنف.

٣٤ - وساعد برنامج اليونيسف للتعليم التعويضي الطلاب في التغلب على صعوبات التعلم واستدراك ما فاتهم من تعليم. وفي عام ٢٠١٨، استفاد من دعم التعليم التعويضي ٥٠٠ ٤ من الأطفال من الفئات الضعيفة، ٤١ في المائة منهم بنات.

٣٥ - ووفرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) التدريب للمعلمين بشأن التعليم الشامل للجميع ومنهجيات التربية المتمحورة حول الطفل من أجل دعم مشاركة جميع الطلاب في عمليتي التعليم والتعلم.

٣٦ - ووضعت اليونسكو أداة للتنبؤ بالمهارات تدعم الشباب في عملية اتخاذ القرار بشأن دراستهم ومستقبلهم الوظيفي من أجل تحسين فرص حصولهم على وظيفة.

الصحة

٣٧ - لا تزال الأونروا إحدى الجهات الرئيسية المقدمّة لخدمات الرعاية الصحية في الضفة الغربية وغزة. فقد قدم أكثر من أربع ملايين استشارة بشأن الرعاية الصحية الأولية للمرضى. وفي غزة، قدمت الأونروا خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال ٢٢ مرفقاً للرعاية الصحية واستخدمت ٩٣٣ موظفاً. وفي الضفة الغربية، تشغل الأونروا ٤٣ مرفقاً من مرافق الرعاية الصحية، منها ٢٤ مركزاً للرعاية الصحية

الأولية، و ١٩ نقطة صحية، ومستشفى واحد، ومركز واحد لإحالة المصابين بالأمراض غير المعدية. وتشغل هذه المرافق إجمالاً ٧٧٣ موظفاً. وتمت إعادة تأهيل ثلاثة مراكز صحية في الضفة الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبحلول نهاية عام ٢٠١٨، سجلت الأونروا في المتوسط ٨٢ زيارة في غزة و ٧٦ زيارة في الضفة الغربية لكل طبيب يومياً. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت المساعدة في مجال الرعاية الصحية ٢٥ ٤٤٠ من اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية و ٩ ٩٥٤ لاجئاً آخر في غزة.

٣٨ - وفي غزة، عملت منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع إحدى الجامعات المحلية على استحداث دبلوم للأطباء العاملين في الرعاية الصحية الأولية. ودعمت هذه المنظمة أيضاً إنشاء المعهد الوطني الفلسطيني للصحة العامة.

٣٩ - وعملت منظمة الصحة العالمية مع شركاء وطنيين من أجل تعزيز قدراتهم في مجال الوقاية من الأمراض غير المعدية وإدارتها ومراقبتها. ونفذت المنظمة من خلال منشآت الرعاية الصحية الأولية التابعة لها برنامج عملها المتعلق بسد الثغرات في مجال الصحة النفسية، ودربت في هذا الإطار حوالي ٦٠٠ ١ موظف. ودعم هذا البرنامج وضع خطط الاستجابة لحالات الطوارئ في مجال الصحة النفسية في غزة، بما في ذلك إنشاء ستة أفرقة طوارئ في مجال الصحة النفسية، واقتناء أدوية الأساسية للأمراض النفسية، وتحديد البنى التحتية في مستشفى بيت لحم للأمراض النفسية، وإنشاء وحدات اتصال في مجال الصحة العقلية في سبع مستشفيات عامة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

٤٠ - ودعم صندوق الأمم المتحدة للسكان مشروعاً بشأن سرطان الثدي في الأرض الفلسطينية المحتلة، مما خفض متوسط الفترة الزمنية الممتدة بين التشخيص وبدء العلاج من ستة أشهر إلى سبعة أيام. ووفر الصندوق ما مجموعه ٨٤٥ ٤ تصويراً للثدي بالأشعة، ودعم وزارة الصحة في استكمال بروتوكولات علاج سرطان الثدي، وبلغت رسالته أكثر من ٥٨ ٠٠٠ امرأة عن طريق أنشطة التوعية بشأن الفحص الذاتي للثدي.

٤١ - ودعم الصندوق خدمات الصحة الجنسية والإنجابية من خلال تدريب ٢٩٢ طبيباً وقابلة بشأن البروتوكولات الوطنية لرعاية التوليد، وتزويد منشآت الرعاية الصحية بالمعدات البالغة الأهمية الخاصة بالصحة الجنسية والإنجابية، وإعداد دورتين تدريبيتين إلكترونيتين جديدتين للقبالات.

٤٢ - ودعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إنشاء أول مركز وطني فلسطيني لإعادة التأهيل في بيت لحم. ودعم هذا المركز إدماج العلاج من تعاطي المخدرات ضمن نظام الرعاية الصحية الأولية.

٤٣ - وزاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تيسير وصول ٢٠ ٠٠٠ من المرضى إلى خدمات الرعاية الصحية. وبفضل الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي، أصبحت مستشفيات يطا والخليل سليمان والخليل قادرة على الحصول على المعدات والفضاء الاستشفائي من أجل تقديم المساعدة الطبية لعدد أكبر من المرضى. وفي غزة، عمل البرنامج الإنمائي على تنويع مصادر الطاقة في ثلاثة مستشفيات من خلال تيسير استخدام الطاقة المتجددة.

٤٤ - وفي القدس، دعم البرنامج الإنمائي تجديد إدارة الأورام في مستشفى أوغستا فكتوريا. وتلقت شبكة مستشفيات القدس الشرقية ١,٢ مليون دولار لتوفير الرعاية الصحية للمرضى في القدس الشرقية الذين لا يشملهم نظام التأمين الصحي الوطني.

المياه والصرف الصحي

- ٤٥ - قدمت اليونيسف الدعم من أجل تحسين إمكانية وصول المجتمعات المحلية الضعيفة في غزة إلى مياه الشرب المأمونة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفاد من تدخلات اليونيسف في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ما مجموعه ٤٠٠ ١٤٥ شخص، ٢٠٠ ١٣٣ شخصاً منهم في غزة و ٢٠٠ ١٢ شخصاً في الضفة الغربية.
- ٤٦ - ودعمت اليونيسف إنجاز المرحلة الأولى من محطة تحلية المياه في جنوب غزة ليستفيد منها ٧٥ ٠٠٠ شخص. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت اليونيسف بناء محطة للطاقة الشمسية قدرتها ٠,٥ ميغاواط من أجل تزويد محطة التحلية بطاقة كهربائية إضافية.
- ٤٧ - ونفذت اليونيسف مشروعاً تجريبياً لإنشاء وحدة محلية لتحلية المياه سيستفيد منها حوالي ٣ ٠٠٠ شخص في محافظة خان يونس في غزة.
- ٤٨ - وفي المنطقة جيم، قدمت اليونيسف الدعم لإمداد المجتمعات المحلية الضعيفة بالمياه، بالإضافة إلى العمل مع سلطة المياه الفلسطينية والشركاء من أجل ربط المجتمعات المحلية بشبكات المياه.
- ٤٩ - ودعم البرنامج الإنمائي ٣ ٨٨٥ أسرة عن طريق تحسين الحصول على خدمات المياه المستعملة في الضفة الغربية، وعزز خدمات المياه المستعملة البلدية في أربعة مجتمعات محلية في محافظة طولكرم. ودعم المزارعين في رفح بتحسين حصولهم على المياه عن طريق بناء ٢٠ حوض مياه.

العمالة

- ٥٠ - أسهمت منظمة الأغذية والزراعة في إحداث أكثر من ٨٩٠ وظيفة مؤقتة بفضل إصلاح خزانات تجميع المياه. وستسهم هذه الخزانات في تيسير الحصول على المياه لما يفوق ٥٠٠ أسرة تعمل بالرعي في الضفة الغربية.
- ٥١ - ودعمت منظمة الأغذية والزراعة ١٥ تعاونية نسائية في تطوير أعمالها التجارية، واستفاد من هذا الدعم في المجموع ٢ ٤٨٢ مستفيداً. وحصلت ست تعاونيات نسائية على التدريب لتعزيز مهاراتها في إنتاج الطماطم المجففة والعنب المجفف.
- ٥٢ - وساهم البرنامج الإنمائي في إنشاء ١ ٢٠٥ وظائف في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة ودعم ٢٢٦ من الأعمال التجارية الصغيرة من أجل تحسين نماذج عملها. ودعم البرنامج الإنمائي ٤٠ مشروعاً في البنى التحتية الموجهة للتصدي للفقير، وبذلك أسهم في إحداث ٥٣ ٨٤٠ يوم عمل في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، بما في ذلك ١٢١ وظيفة دائمة.

٥٣ - وساعد البرنامج الإنمائي أكثر من ٨٩٧ أسرة على زيادة إنتاجيتها من الناحية الاقتصادية. وأفادت ٧٠ في المائة من الأسر المعيشية بتحسّن ملموس في ظروف معيشتها عموماً بعد سنة من تلقي الدعم. ودعم البرنامج الإنمائي ٣٠٠ شاب عن طريق تحسين إمكانية حصولهم على الفرص المهنية من خلال التدريب على المهارات.

٥٤ - وقادت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومنظمة العمل الدولية عملية استعراض قانون العمل من منظور جنساني. وأعد مشروع تعديلات بشأن سبع مواد من القانون من أجل تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة والمساواة في الحصول على الخدمات وتحسين ظروف العمل.

٥٥ - وتواصلت منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مع ١٠٠ ٢ من العاملات في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال أنشطة التوعية بإشراك المرأة في نقابات العمال. ونتيجة لذلك، تم تسجيل أكثر من ١٠٠٠ امرأة في النقابات.

٥٦ - ودعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تسع مهندسات معماريات من أجل تحسين دخلهن ومهاراتهن من خلال فرص عمل مؤقتة في ثلاث بلديات في غزة.

الحماية الاجتماعية المحددة الأهداف

٥٧ - نفّذت اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي برنامج قسائم إلكترونية من أجل تزويد أضعف الأسر في غزة بالبطانيات والملابس ولوازم النظافة الصحية خلال فصل الشتاء. وتلقت العائلات قسائم إلكترونية تتراوح قيمتها بين ٤٧ و ١٠٦ دولارات. وقدم البرنامج الدعم إلى ٦٠٠٠ أسرة ضعيفة من خلال توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، و ٣٤٠٠ أسرة في مجال حماية الطفل، و ٢٠٠٠ طفل في مجال التعليم.

٥٨ - وقدمت اليونيسف الدعم لوزارة التنمية الاجتماعية من أجل تحسين قدرتها على إدارة المعلومات في إطار نظام الحماية الاجتماعية الوطني. ونتيجة لذلك، أصدرت الوزارة التقرير الإحصائي الوطني الأول للمستفيدين من مختلف البرامج التي تقدمها الوزارة.

٥٩ - ووزعت الأونروا ٣٩٥ ٧٤٠ سلة غذائية على ٢١ ٥١٦ أسرة معيشية من اللاجئين الفلسطينيين (٩٨ ٩٣٥ فرداً) في غزة. وقُدمت المساعدة إلى ٣٦ ١٢٥ مستفيداً آخر في الضفة الغربية من خلال التحويلات النقدية. وفي عام ٢٠١٨، بلغت النسبة المئوية للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في فقر مدقع بحسب تصنيف الأونروا ٧٧,٨ في المائة في غزة و ٧٢ في المائة في الضفة الغربية.

٦٠ - وقدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة الغذائية الطارئة، ومكّن الشركاء، عن طريق نظام للتحويلات النقدية، من تزويد السكان المستهدفين بالمواد المتصلة بتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية والزبي المدرسي. وواصل برنامج الأغذية العالمي دعم برنامج شبكة الأمان الاجتماعي الذي تقدمه الحكومة الفلسطينية، والذي حصل في إطاره ١٦٣ ٠٠٠ شخص في غزة والضفة الغربية على تحويلات نقدية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الثقافة

- ٦١ - أعادت اليونيسكو تأهيل عشرة مواقع للتراث الثقافي في مدن تاريخية ومناطق ريفية، وتم تدريب ١٤ مختصا في مجال الحفاظ على التراث الثقافي. ووفرت المبادرات ٢٠٠٠٠ يوم عمل على شكل فرص عمل مؤقتة. وقدمت اليونيسكو الدعم من أجل اعتماد أول تشريع تصدره الحكومة الفلسطينية في مجال التراث الثقافي، وقد دخل حيز النفاذ في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨.
- ٦٢ - وقدم البرنامج الإنمائي الدعم لترميم اثنين من مواقع التراث الثقافي في نابلس والخليل.

الأمن الغذائي والزراعة

- ٦٣ - قدمت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي الدعم للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لإجراء الدراسة الاستقصائية للوضع الاقتصادي الاجتماعي والأمن الغذائي لعام ٢٠١٨.
- ٦٤ - وفي الضفة الغربية، قدمت منظمة الأغذية والزراعة إلى ٢١١٥ راعيا ٣١٧ مليون طن من بذور محاصيل الأعلاف المقاومة للجفاف، مما أتاح لهم زراعة ٣٨٠ ٢٥ دونما إضافيا من المراعي. وقد أدى ذلك إلى إنتاج أعلاف تتجاوز قيمتها ٢,٦ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت منظمة الأغذية والزراعة تسعة تعاونيات زراعية في الضفة الغربية من خلال إدخال ٢٤ نوعا جديدا من المحاصيل (٩٠٠٠ شتلة من أشجار الفاكهة).
- ٦٥ - وبسّرت منظمة الأغذية والزراعة إمكانية وصول المزارعين والرعاة إلى ١٣٧ خزاناً لتجميع مياه الأمطار في الضفة الغربية. وأصبح الآن بإمكان أكثر من ٦٠٠٠ أسرة عاملة في الرعي الاستفادة من ١١٥ خزاناً للمياه في المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، تم توفير ٢٢ خزاناً للرعي التكميلي للعبء البعلي في الضفة الغربية. وركز هذا التدخل بصورة محددة على المساواة بين الجنسين حيث شكلت النساء المزارعات نسبة ٢٢ في المائة من المستفيدين.
- ٦٦ - ونظمت منظمة الأغذية والزراعة سلسلة من الدورات التدريبية لتعزيز الممارسات الزراعية الجيدة. وتلقى ما مجموعه ١٧٢٧ شخصا الدعم، بما في ذلك زيارات التبادل التقني، بينما جرى تدريب ١٣٠٠ شخص على تقنيات إدارة المياه والمحافظة عليها.
- ٦٧ - ودعم البرنامج الإنمائي إعادة تأهيل ١٥٠٠ دونم من الأراضي الزراعية، وقام بأعمال تشييد على مدى كيلومترين من الطرق لدعم تحسين إمكانية الوصول إلى الأراضي الزراعية.
- ٦٨ - ووفر البرنامج الإنمائي أربع عيادات بيطرية متنقلة لتحسين إمكانية حصول المزارعين على الرعاية المقدمة للحيوان، وقدم الدعم لثلاثة مراكز للبحوث الزراعية من أجل إدخال نباتات أكثر قدرة على التكيف.

حقوق الإنسان وقضايا المرأة والأطفال والشباب

- ٦٩ - دعمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة صياغة وتقديم التقارير بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، واضطلعت بطائفة واسعة من أنشطة بناء القدرات التي استهدفت الحكومة الفلسطينية والمجتمع المدني والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

- ٧٠ - وواصل البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسف تعزيز سيادة القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال تقديم خدمات المعونة القانونية المباشرة المجانية لأكثر من ٣١٦ ١٠ شخصا. وأتاح البرنامج الإنمائي إمكانية الوصول إلى خدمات المعونة القانونية المجانية لأكثر من ٢٠٥ ١٠ أشخاص في غزة والضفة الغربية.
- ٧١ - وساعد البرنامج الإنمائي ١٨٠ شابا على الحصول على فرص عمل من خلال التدريب الداخلي، وقدم منحا دراسية إلى ٢٨ شابا. وساعد البرنامج الإنمائي ٢٣٧ ٨ شابا على الاستفادة من الأنشطة الترفيحية، واستفاد ٣٠٠ شاب من أنشطة بناء القدرات والتدريب الوظيفي في غزة. وفي المجموع، حصل ٢٤ ٠٠٠ شاب على الدعم في مساعيهم الرامية إلى تطوير مجتمعاتهم المحلية.
- ٧٢ - ودعم كل من البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسف موافقة مجلس الوزراء الفلسطيني على مشروع قانون حماية الأسرة.
- ٧٣ - وأطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حملة إعلامية تستهدف أفراد الشرطة من خلال أنشطة التوعية بأهمية التحاق النساء في قوات الشرطة.
- ٧٤ - ووفرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة برنامجا لبناء قدرات مقدمي الخدمات في قطاعي العدالة والأمن من أجل زيادة المعرفة في المجالات المتصلة بالعنف ضد المرأة، وحقوق المرأة، والمساواة بين الجنسين.
- ٧٥ - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة للتدريب لمسؤولين من أربع وزارات وممثلي خمس منظمات للمجتمع المدني بشأن الإسلام واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- ٧٦ - وفي غزة، قدمت الهيئة الدعم إلى ٥٧٩ امرأة، بمن فيهن ١٢٥ امرأة استفدن من التدريب على مهارات العمل وفرص النقد مقابل العمل التي توظف المهارات في المجالات المناسبة لها. وحصلت على الخصوص ٤٠٧ نساء على الخدمات ذات الصلة بالحماية، بما في ذلك إدارة حالات العنف الجنساني، وتقديم المشورة النفسية الاجتماعية والقانونية، والتوعية، والإحالة. وحصلت ٤٧ من النساء المسنات والنساء ذوات الإعاقة على خدمات العلاج الطبيعي وإعادة التأهيل.
- ٧٧ - ودعم موئل الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مشاركة المرأة والشباب في تخطيط وتنفيذ إعادة الإعمار. وعلى وجه الخصوص، حدد ٨٥٤ ٤ من الشباب والمراهقين من المناطق المهمشة احتياجاتهم وأولوياتهم المحددة فيما يتعلق بالأماكن العامة والخدمات ذات الصلة.
- ٧٨ - ونظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دورات توعية بشأن المسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين لفائدة ٣٣٨ ٣ من الآباء، و ٨٣ من الأمهات، و ٩٩٦ من الطلاب و ٣٨ من الطالبات في الجامعات، و ٣٨٣ ٣ من الطلاب و ٦٧ من الطالبات في المدارس الابتدائية والإعدادية، و ٤٠ من المعلمين والموجهين الذكور بالإضافة إلى ٣٧٧ من الرجال.
- ٧٩ - ونظمت اليونيسكو سلسلة من الدورات التدريبية والحوارات المفتوحة بين الصحفيين وأفراد من قوات الأمن الفلسطينية، ركزت على حرية التعبير وسلامة الصحفيين.
- ٨٠ - وحُدث صندوق الأمم المتحدة للسكان ٢٠ مرفقا صحيا من أجل كشف ومعالجة وإحالة النساء والفتيات الناجيات من العنف الجنساني. وتم تدريب حوالي ٢٠٠ ١ من مقدمي الخدمات على توفير الخدمات الطبية والاجتماعية النفسية والقانونية للناجيات من العنف الجنساني. وتلقت ٦٠٠٠

امرأة الخدمات الطبية والاجتماعية النفسية والقانونية في العيادات والمستشفيات. وبالإضافة إلى ذلك، نظم ٢٥٠ من قادة المجتمعات المحلية الذين تلقوا تدريباً على الصحة الجنسية والإنجابية والعنف الجنساني ٦٠٠ دورة لأجل المجتمعات المحلية حضرها ٣٠٠٠ من النساء والرجال. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم إلى ٢٥٠ من الناجيات من العنف الجنساني عن طريق التدريب المهني والمنح الصغيرة.

٨١ - وفي غزة، قدم الصندوق الدعم إلى أكثر من ١٥٠ شاباً لبدء شراكات وحوار مع ٤٦٠ شخصاً من أفراد المجتمعات المحلية بهدف زيادة الوعي بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ بشأن الشباب والسلام والأمن. وفي المجموع، استفاد ١٤١٠٠ شاب من برامج الصندوق في مجال التمكين.

٨٢ - وقامت اليونيسف وشركاؤها بتدخلات منظمة في مجال حماية الطفل لفائدة ٧٠٠٠ طفل (بمن فيهم ٣٧٠٠ من الإناث). ومن بين الأطفال المستفيدين، تلقى أكثر من ١٣٠٠ طفل الدعم في مجال إدارة الحالات الفردية.

٨٣ - ودعمت اليونيسف الجهات الفاعلة ضمن المجموعات الفرعية المعنية بحماية الطفل للوصول إلى أكثر من ٢١٠٠ طفل أصيبوا بجروح أثناء الاحتجاجات.

٨٤ - وقدمت اليونيسف الدعم إلى إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية لتدريب المرشدين التربويين في مدارس الأونروا على تنظيم دورات توعية للطلاب بشأن الحقوق القانونية للأطفال عند القبض عليهم أو احتجازهم. وقدمت اليونيسف إلى ٢٠٠٠ طفل من الأطفال الأكثر عرضة للخطر خدمات الحماية والوقاية، بما في ذلك الدعم النفسي الاجتماعي الجماعي والفردى على حد سواء.

٨٥ - وقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأونروا دورة تدريبية للمدرسين للتشجيع على ممارسة الرياضة من أجل منع الجريمة والعنف وتعاطي المخدرات وبناء القدرة على الصمود لدى الشباب المعرضين للخطر بهدف تعزيز مهاراتهم الحياتية. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، تلقى التدريب ٢٦ مدرباً في المخيمات الصيفية و ٦٠ مدرباً رياضياً في المدارس. وقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تدريباً إلى ٣٠ شخصاً من المرشدين التربويين ومدربي التربية البدنية في الأونروا في مجال منع الجريمة من خلال الرياضة.

٨٦ - وقدمت الأونروا خدمات المشورة لفائدة ٢٤٣ شخصاً من الناجين من العنف الجنساني وإيذاء الأطفال (٤٥ من الرجال والفتيان و ١٩٨ من النساء والفتيات)، و ٣٥١ من الناجين من إهمال المسنين في الضفة الغربية (٢٥٧ من الرجال و ٩٤ من النساء). ومن ضمن هذه الحالات، تلقى ٣٣ شخصاً مساعدة داخلية، وأحيلت ٢٤ حالة إضافية لتلقي خدمات خارجية قانونية و/أو صحية متخصصة و/أو اجتماعية و/أو خدمات تأمين المأوى. وفضلاً عن ذلك، تلقى ٤٦ شخصاً مساعدة فورية في حالات الطوارئ، كما تلقى ٤٠٢ ١ من الأشخاص خدمات استشارية جماعية.

٨٧ - وفي غزة، قدمت الأونروا الرعاية في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي إلى الفئات الضعيفة من البالغين والأطفال من خلال برامجها التعليمية والصحية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقديم المساعدة النفسية الاجتماعية لدعم ٤٧٥ ١ من الناجيات البالغات من العنف الجنساني (٢١٤ ١ بصورة فردية و ٢٦١ من خلال المشورة الجماعية). وأحيلت ٩٠٦ من بين هذه الحالات إلى مستشارين قانونيين قدموا التوجيه بشأن المسائل المتعلقة بحقوق المرأة، والانفصال والطلاق، وحضانة الأطفال، والممتلكات الشخصية. وقدم مستشارون قانونيون دورات توعية استفاد منها ٧٣٣ ٢ شخصاً آخر، في حين قُدمت

أنشطة التوعية والوقاية المجتمعية المتعلقة بالعنف الجنساني والعنف العائلي والإهمال والاعتداء الجنسي لفائدة ٢٧٢ ٢ شخصا آخر من اللاجئين الفلسطينيين. وقدم برنامج القيادات النسائية الشابة إلى ١٧٣ من خريجات الجامعة تدريباً على الاضطلاع بالقيادة والمهارات الحياتية وتطوير الذات. وإجمالاً، شاركت ١٦٠ خريجة من برنامج القيادات النسائية الشابة في برنامج مدته خمسة أشهر للتسيب الوظيفي في منظمات وشركات مختلفة في جميع أنحاء غزة.

البيئة والإسكان والتنمية الحضرية

- ٨٨ - قدم موئل الأمم المتحدة الدعم لمشاريع التخطيط المكاني في ثلاث بلديات مهمشة في غزة، استفاد منها أكثر من ١٥ ٠٠٠ شخص من السكان.
- ٨٩ - وافتح موئل الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة اثنتين من الأماكن العامة الآمنة والشاملة للجميع في بلديتين في غزة أنشئتا باستخدام التكنولوجيا لإشراك المرأة والشباب في تصميم الأماكن العامة. ويستفيد من هذين المكانين العاميين أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ شخص من المجتمع المحلي.
- ٩٠ - وقدم موئل الأمم المتحدة الدعم في مجال التخطيط المكاني بالشراكة مع أكثر من ٢٠ شريكا منفذاً محلياً بما يستهدف أكثر من ١,٥ مليون فلسطيني يعيشون في أكثر من ٢٠٠ مجتمع محلي في جميع أنحاء الضفة الغربية.
- ٩١ - وبفضل الدعم الذي قدمه البرنامج الإنمائي، استفادت ٢٠٠ أسرة ضعيفة من تحسين فرص الحصول على سكن ملائم وآمن وميسور التكلفة في القدس الشرقية.
- ٩٢ - وقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الدعم لتركيبة نظم الطاقة الشمسية على أسطح المنازل لدى ١٨٨ أسرة معيشية ضعيفة في غزة، مما أتاح إمكانية الوصول إلى مصدر نظيف ومستدام للكهرباء.

باء - المساعدة الطارئة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة

- ٩٣ - منذ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، ازدادت الإصابات في صفوف الفلسطينيين في غزة بدرجة كبيرة بسبب احتجاجات "مسيرة العودة الكبرى"، وبدرجة أقل، نتيجة الحوادث الأخرى. وللتصدي لهذه الأزمة، أعطت الوكالات الإنسانية الأولوية لثلاثة مجالات للتدخل: الرعاية الصحية في حالات الطوارئ؛ ورصد الحماية؛ والرعاية في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي.
- ٩٤ - وحتى شباط/فبراير ٢٠١٩، ظلت أكثر من ٢ ٢٠٠ أسرة (حوالي ١٢ ٣٠٠ فرد) دمرت منازلها خلال تصاعد الأعمال القتالية في عام ٢٠١٤ تعاني من التشريد الداخلي في غزة، ويعزى ذلك أساساً إلى انعدام التمويل ومحدودية إمكانية الحصول على مواد البناء الأساسية. ولا تزال هناك فجوة يعتبر سدها ملحقاً في المساعدات اللازمة لحوالي ١ ٦٠٠ أسرة من أسر المشردين داخلياً التي تحتاج إلى الدعم النقدي لتأمين سكن مناسب. والعديد من هذه الأسر هي من بين الأكثر فقراً ومعرضة للإخلاء القسري بشكل متواتر بسبب عدم قدرتها على دفع إيجارها، الذي تحصل عليه من خلال الاعتماد على المساعدات النقدية المقدمة لتأمين مأوى مؤقت.

٩٥ - وأجرت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ٧٨ تقييمات للمخاطر غطت ٠٦٢ ٦٧٤ متراً مربعاً من الأراضي و ٥٢ كيلومتراً من الطرق. وقد أتاح ذلك تنفيذ مشاريع للإنعاش بقيمة ٧٠ مليون دولار، بما في ذلك إعادة بناء وترميم الطرق، ونظم إمدادات المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، والمرافق الرياضية، والمدارس.

دعم الزراعة في حالات الطوارئ

٩٦ - قامت منظمة الأغذية والزراعة بإصلاح سبعة آبار للمياه الجوفية لتحسين كفاءة الضخ وإدارة الاستخراج. وتم حالياً إدارة المياه التي توفرها هذه الآبار من خلال ثلاث لجان لمستخدمي المياه، تم إنشاؤها وتزويدها بالقدرات بدعم من منظمة الأغذية والزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت منظمة الأغذية والزراعة إنشاء عشر لجان لمستخدمي المياه من أجل إدارة استخدام المياه في غور الأردن. واستفاد أكثر من ٨٠٠ ٣ شخص (٨١٠ أسر معيشية) من ٦١ كيلومتراً من نظم نقل مياه الري التي تم إصلاحها للحد من التسرب.

٩٧ - وفي غزة، وزعت منظمة الأغذية والزراعة مواد لعلاج العث على ٢٧٨ من مربى النحل لحماية ١٥ ٠٠٠ خلية نحل من الإصابة بأفة الفاروا.

الدعم الغذائي في حالات الطوارئ

٩٨ - قدمت اليونيسف خدمات الكشف عن سوء التغذية لأكثر من ١٨ ٧٠٠ طفل دون سن الخامسة في غزة. وتبين أن ٢٣٧ طفلاً من بين الأطفال الذين جرى فحصهم يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد، وأن ٢ ٧٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد المتوسط. وأحيل جميع الأطفال الذين تبين أنهم يعانون من سوء التغذية لتلقي العلاج.

٩٩ - ووزعت الأونروا سلالات غذائية لحالات الطوارئ على ١٢٠ ٩٥٥ فرداً، ويمثل ذلك زيادة حادة بالمقارنة مع ٨٠ ٠٠٠ شخص كانوا يعتمدون على المساعدات الغذائية في عام ٢٠٠٠.

١٠٠ - وفي عام ٢٠١٨، قدمت الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي مساعدات غذائية عينية لأكثر من ٣٧ ٠٠٠ من أفراد المجتمعات الرعوية البدوية. ووُزعت قسائم غذائية إلكترونية على ٧ ٨٤٣ أسرة أخرى من اللاجئين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي (٨٨٧ ٤٥ فرداً) وقيمون خارج مخيمات اللاجئين التسعة عشر في الضفة الغربية.

١٠١ - وفي الضفة الغربية، أنجزت الأونروا إعادة تقييم كامل لحجم المحتاجين للمساعدة الطارئة الموجودين خارج المخيمات، مما أدى إلى تحديد أسر معيشية للاجئين تعيش تحت خط الفقر المدقع. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٩، استفاد ما مجموعه ٣ ٦٢٠ من الأسر المعيشية للاجئين من الدعم المقدم في شكل مساعدة نقدية عاجلة.

١٠٢ - وفي غزة، قدّم برنامج الأغذية العالمي تحويلات نقدية إلى ٢٠٨ ٠٠٠ فلسطيني من غير اللاجئين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وسلاماً غذائية عينية إلى ٣٥ ٠٠٠ فلسطيني من غير اللاجئين.

١٠٣ - وفي الضفة الغربية، قدّم برنامج الأغذية العالمي مساعدة غذائية إلى ٧٤ ٠٠٠ فلسطيني من غير اللاجئيين يعانون من انعدام الأمن الغذائي وذلك عن طريق التحويلات النقدية، وسلاماً غذائية عينية إلى ٣٧ ٠٠٠ فلسطيني من غير اللاجئيين.

دعم التعليم في حالات الطوارئ

١٠٤ - ييسّر اليونيسف إمكانية الحصول على التعليم لما يقرب من ٥ ٠٠٠ من الطلاب والمعلمين في الضفة الغربية حيث يواجه الطلاب والمعلمون قيوداً تعيق ذلك بسبب نقاط التفتيش وإغلاق الطرق. وقدمت اليونيسف الدعم النفسي الاجتماعي للمعلمين والطلاب للتخفيف من آثار العنف المتصل بالنزاع.

١٠٥ - ووزعت اليونيسف أكثر من ١٤ ٠٠٠ مجموعة من لوازم التعليم في حالات الطوارئ على الطلاب الضعفاء في غزة، وسهّلت إيصال الوقود في حالات الطوارئ لتشغيل المولدات في المدارس والمراكز الإصلاحية في غزة من أجل إجراء امتحان شهادة التعليم الثانوي العام (التوجيهي).

١٠٦ - واضطلعت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بأنشطة التثقيف بشأن مخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب لفائدة ٣ ٥٤٩ شخصاً معرضين للخطر في غزة، بمن فيهم ٢ ٥٤٢ طفلاً، ونفذت تدريباً على القدرة على مواجهة الطوارئ في المجتمع المحلي ركز على تمكين المرأة. واستفاد من التدريب ٨ ٣٠٥ مشاركين، بمن فيهم ٧ ٠٨٤ امرأة. وفي عام ٢٠١٨، وقع تسعة أشخاص ضحية للمتفجرات من مخلفات الحرب، منهم أربعة أطفال. وقدمت الدائرة الدعم لتلبية متطلبات التخلص من الذخائر المتفجرة في جميع المرافق المدرسية التابعة للأمم المتحدة في غزة.

الدعم الصحي في حالات الطوارئ

١٠٧ - ساهم صندوق الأمم المتحدة للسكان في تعزيز نظام الرعاية الصحية وتأهبه للاستجابة للاحتياجات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية عن طريق تدريب ٥٠ من مقدمي الرعاية الصحية. وقام الصندوق بتوفير وتوزيع ٦٠ مجموعة من مجموعات مواد الولادة الآمنة لدعم الولادات الآمنة في حالات الطوارئ في غزة. ودُرّب الصندوق ٧٥ من المهنيين العاملين في مجال الرعاية الصحية بشأن مجموعة الخدمات الأولية الدنيا للصحة الجنسية والإنجابية في السياقات الإنسانية.

١٠٨ - وقدمت اليونيسف الدعم لتوفير لوازم الرعاية الصحية الطارئة لضمان الوصول إلى خدمات الصحة والتغذية الأساسية المنقذة للحياة لفائدة النساء الحوامل في حالات الخطورة العالية والنساء المرضعات والموليد الجدد وصغار الأطفال في غزة.

١٠٩ - وقامت اليونيسف بتحسين خدمات الزيارة المنزلية بعد الولادة لأكثر من ٦ ٦٠٠ من الموليد الجدد وأمهم مما أسهم في الحد من الحالات المعقدة وحالات الإحالة إلى المستشفيات بنسبة ٧٥ في المائة.

١١٠ - وفي عام ٢٠١٨، قدم المرشدون التربويون في الأونروا مشورة فردية لما عدده ٩ ٣٥٠ من الأطفال المعرضين للخطر (٢٣٠ من الفتيان و ٤ ١٢٠ من الفتيات) ومشورة جماعية منظمّة لما عدده ١٠ ٨٠٨ من الأطفال (٥ ٠٦١ من الفتيان و ٥ ٧٤٧ من الفتيات) الذين يرتادون المدارس في غزة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم مستشارون في مراكز الأونروا الصحية خدمات مشورة نفسية اجتماعية وخدمات في مجال الحماية إلى ٥ ٩١٥ من العملاء (٩٥٢ من الرجال و ٤ ٩٦٣ من النساء)، وكان ذلك في شكل

جلسات مشورة فردية وجماعية بشكل أساسي (٢٨٣٥ تلقوا المشورة الفردية و ٣٠٨٠ تلقوا المشورة بشكل جماعي). ومن أصل ٩١٥ عميلاً، استفاد ٩٠٦ منهم من إحالات إلى المعونة القضائية.

١١١ - وفي الضفة الغربية، دَعَمَ برنامج الأونروا للمساعدة الصحية الطارئة ست عيادات متنقلة تعمل في ٥٠ من المجتمعات المحلية التي تواجه عقبات كبيرة في الحصول على الخدمات الصحية. وقدمت هذه العيادات الخدمات لما مجموعه ٣٥١ ١٣٠ فرداً ووفرت ٧٨ ٧٦٢ استشارة طبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١١٢ - وقدمت الأونروا الدعم في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي إلى ٤٦ من جماعات البدو والرعاة في الضفة الغربية، بما فيها ضواحي القدس الشرقية.

١١٣ - واقتنت منظمة الصحة العالمية اللوازم الطبية والأدوية الأساسية لمواجهة حالات النقص الحاد التي يعاني منها القطاع الصحي، مع التركيز على غزة.

١١٤ - وقدمت المنظمة الدعم إلى وزارة الصحة والجهات الشريكة لإنشاء وتعزيز نظام لإدارة الصدمات في غزة. وأسهمت المنظمة بتقديم المعدات والدعم التقني إلى مراكز إسعاف المصابين التي تقع قرب حاجز غزة الفاصل التي تقوم بالفرز وتقديم العلاج الأولي المنقذ للحياة بُعِيَة الحد من الضغط على خدمات المستشفيات. وبهدف مساعدة الخدمات الصحية في مواجهة العبء الهائل المترتب على الإصابات في الأطراف، عملت المنظمة مع الجهات الشريكة بغرض توسيع نطاق خدمات إعادة بناء الأطراف وإعادة تأهيل المرضى. وساعدت المنظمة في تزويد المستشفيات بمصادر الطاقة البديلة، بما في ذلك الطاقة الشمسية.

دعم الإسكان في حالات الطوارئ

١١٥ - في إطار آلية إعادة إعمار غزة، دَعَمَ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع استيراد مواد إعادة الإعمار إلى غزة. وفي عام ٢٠١٨، جرى استيراد قرابة ٦٠٠ ٣٢٦ طن من الإسمنت. وحُصِصت مواد المشاريع لبناء منازل لما عدده ٧ ٨٤٨ أسرة في غزة أو للتخصيص لإعادة بنائها. واستعان المشروع بموردين محليين، مما ساعد على تنشيط الاقتصاد المحلي.

١١٦ - وأنجز المكتب المرحلة الأولى من إعادة إعمار المنازل المدمرة في غزة لفائدة ١٥٥ أسرة. وستُستهدف ٥٦٦ أسرة أخرى في المرحلة الثانية.

١١٧ - وفي الفترة ما بين نهاية الأعمال العدائية في عام ٢٠١٤ وشباط/فبراير ٢٠١٩، أتاحت المساعدة المقدمة من الأونروا لأكثر من ٣٢٦ ٨٥ أسرة استكمال إصلاح منازلها، بينما انتهت أسر يفوق عددها ١٦٣ ٤ أسرة من عملية إعادة بناء منازلها المدمرة تدميراً كاملاً أو بصدد إعادة بنائها.

١١٨ - وقدمت الأونروا مساعدة نقدية إلى ٥٨ أسرة فلسطينية لاجئة (٣٠٣ أفراد) عقب قيام السلطات الإسرائيلية بهدم منازلها. وعلاوة على ذلك، حصلت ٤٨٤ أسرة فلسطينية لاجئة (٦٥٣ فرداً) على مساعدة نقدية وخدمات إحالة لتلبية احتياجاتها الإنسانية التي نجمت عن عمليات تفتيش واعتقال قامت بها قوات الأمن الإسرائيلية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ألحقت أضراراً بالمنازل وتسببت في حدوث صدمات نفسية.

١١٩ - ودَعَمَ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إعادة تأهيل ٥٥ منزلاً متضرراً جزئياً في رفح وأعاد بناء ٢٠٣ من المنازل المدمرة تدميراً كاملاً.

توليد الدخل في حالات الطوارئ

١٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وظفت الأونروا ١٣ ٧٧٦ موظفاً محلياً لإدارة عملياتها وتنفيذها في جميع أنحاء قطاع غزة.

١٢١ - وفي عام ٢٠١٨، يَسَّرَت الأونروا فرص عمل قصيرة الأجل لصالح ١٣٩ ١٠ فرداً. وكان مجموع عدد الوظائف المنشأة يساوي حوالي ٦٩٠ ٠٠٠ يوم عمل وأدت بشكل جماعي إلى ضخ قرابة ٨ ملايين دولار في الاقتصاد المحلي في قطاع غزة. وبالإضافة إلى ذلك، أنفقت الأونروا ٦٠,٩ مليون دولار في عام ٢٠١٨ على مشاريع التشييد ومبادرات المساعدة الذاتية لإصلاح الملاجئ وإعادة الإعمار، مما ولَّد ما يعادل ٣ ١٢٥ فرصة عمل على أساس التفرغ. وأتاح مركز سلافة للتطريز فرصاً لتوليد الدخل إلى ٣٠٦ نساء أخريات.

١٢٢ - وفي عام ٢٠١٨، قدمت الأونروا مساعدات طارئة من خلال توفيرها فرص عمل في إطار برنامج النقد لقاء العمل إلى ٩١٣ ٥ أسرة معيشية (وهو ما عاد بالفائدة بصورة غير مباشرة على ٩٤٤ ٣٢ فرداً) في ١٩ مخيماً للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية. وفي الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، قُدِّمَت مساعدة نقدية طارئة إلى ٣٣٨ ٧ فرداً قُيِّم وضعهم على أنهم يعيشون في فقر مدقع.

١٢٣ - وقدم البرنامج الإنمائي ١١ مليون دولار في شكل دعم مالي قصير الأجل لتلبية الاحتياجات العاجلة لسكان قطاع غزة.

تقديم الدعم في مجالي توزيع المياه والصرف الصحي في حالات الطوارئ

١٢٤ - في عام ٢٠١٨، قدمت اليونيسف الدعم لتحسين إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي وشبكات مياه الصرف الصحي وتُظَم الوقاية من الفيضانات على نحو مستدام وواسع النطاق لفائدة ٢٨ ٠٠٠ شخص. وفي غزة، قامت اليونيسف، بالتعاون مع سلطة المياه الفلسطينية، بوضع اللمسات النهائية على تشييد حوض للاحتجاز وخط للطفح في رفح، مما أدى إلى الحد بشكل كبير من مخاطر الفيضانات السنوية لفائدة ٢٠ ٠٠٠ شخص. ومن أجل مساعدة الأسر على الحد من تفشي الأمراض المنقولة عن طريق المياه، زودت اليونيسف ٩٠٠ ١٥ من الأسر المعيشية الضعيفة بمجموعات لوازم النظافة الصحية الأسرية.

١٢٥ - وواصلت الأونروا توفير الدعم لعمل آبار المياه، ومحطات التحلية، ومعالجة مياه الصرف وخدمات إدارة النفايات في غزة عن طريق توفير ٣,١ ملايين لتر من الوقود إلى تسع منشآت تابعة للأونروا و ١٦٩ مرفقاً غير تابع لها.

١٢٦ - وفي عام ٢٠١٨، قدمت الأونروا خدمات إدارة النفايات الصلبة في ثمانية مخيمات للاجئين الفلسطينيين في غزة حيث يقيم قرابة ٥٦٠ ٠٠٠ لاجئاً فلسطينياً، وفي ١٩ مخيماً في الضفة الغربية حيث يقيم قرابة ٢٥٦ ٠٠٠ لاجئاً.

جيم - دعم منظومة الأمم المتحدة للمؤسسات الفلسطينية

١٢٧ - نظمت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية دورة إعداد مدرّبين لفائدة ٢٣ مشاركا من وكالة الأعمال التعاونية الجديدة ووزارة الزراعة والنقابات التعاونية والجهات الأخرى التي تقدم الخدمات للتعاونيات، من أجل تدريب ٤٠ من التعاونيات الزراعية والنسائية في الضفة الغربية.

١٢٨ - وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المساعدة التقنية إلى الحكومة الفلسطينية في إعداد تقارير الدول الأطراف إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وفي التحضير للحوار البناء مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وعلاوة على ذلك، قدمت المفوضية الدعم في مجال بناء المؤسسات إلى الحكومة الفلسطينية، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء آلياتها الوقائية الوطنية بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

١٢٩ - وقدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية خدمات استشارية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني شملت تنمية اقتصاديا قياسيالاقتصاد الفلسطيني، وذلك بهدف تقييم الخيارات السياسية البديلة والتنبؤ بالتغيرات الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية.

١٣٠ - وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لوزارة الصحة من أجل وضع استراتيجية وطنية للصحة الجنسية والإنجابية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ وتعزيز نظام إحالة ضحايا العنف الجنساني. كما قدم الصندوق الدعم لوزارة الصحة من أجل وضع استراتيجية للدعوة مشفوعة بخطة عمل بشأن المعالجة السريرية للاغتصاب، وأعقب ذلك بناء قدرات ٧٨ من المهنيين العاملين في مجال الرعاية الصحية والخدمات النفسية الاجتماعية التابعين لوزارة الصحة.

١٣١ - ودعّم موكّل الأمم المتحدة البلديات في ممارسة عمليات التخطيط التشاركي من خلال إعداد دليل للتخطيط المكاني التشاركي في غزة.

١٣٢ - ونتيجة للمشروع التجريبي للخدمات التجريبية في مجال النماء في مرحلة الطفولة المبكرة التي تدعمه اليونيسف، جرى الوصول وتقديم الدعم إلى ما يُقدَّر بنسبة ٣,٨ في المائة من الأسر التي لديها أطفال صغار يعانون من النماء المتأخر والإعاقات، وذلك في مرافق في ثلاث محافظات في الضفة الغربية وفي خمسة مرافق في غزة.

١٣٣ - ودعمت اليونيسف الانتقال نحو اتباع نهج تركز على المتعلم والإدماج الفعال للمهارات الحياتية في المدارس من خلال برنامج قدم التدريب إلى ٥٤٠ من المعلمين و ١٠٥ من المشرفين و ١٠٠ من مديري المدارس في ١٠٠ مدرسة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

١٣٤ - وقدمت اليونيسف الدعم لتعميم التعليم في حالات الطوارئ من خلال تحسين إدارة المعلومات المتعلقة بالحوادث التي تؤثر على التعليم واستكمال خطة الطوارئ الوطنية الأولى لقطاع التعليم.

١٣٥ - ودعّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المختبر الجنائي التابع للشرطة المدنية الفلسطينية وقدم الدعم للأطباء الشرعيين للحصول على درجات متخصصة عليا في علم الأدلة الجنائية من جامعة الأردن. وفي عام ٢٠١٨، أنهى طبيب واحد دراساته، وتلقّى خمسة أطباء تدريبا في مجال العنف الجنسي والجنساني.

١٣٦ - وقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المساعدة التقنية إلى مجلس القضاء الأعلى لإنشاء مديرية عامة جديدة فعالة لإدارة المرافق. وهدفت هذا الدعم إلى تعزيز قدرة المجلس وإدارته في مجال تطوير مرافقه وصيانتها.

١٣٧ - وقدم المكتب الدعم لمكتب النيابة العامة أو النائب العام من خلال تجديد وتأثيث وتجهيز غرف للنساء والأطفال في سبع من مرافق النيابة العامة في الضفة الغربية.

١٣٨ - وساند المكتب قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية عن طريق تجهيز مرافق الصيانة الإقليمية التابعة لها، الأمر الذي عزز قدرتها على إجراء الصيانة العادية والشاملة والطائرة لمركبات أسطولها.

دال - تنمية القطاع الخاص

١٣٩ - قدمت الأونروا ٦٨٧ ٢ قرصاً إلى اللاجئين الفلسطينيين في غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٣٥,٦ في المائة مقارنة بالعام الماضي. وبلغت قيمة هذه القروض ٣,٣٦ ملايين دولار، أي بانخفاض قدره ٥٣,٤ في المائة عن العام الماضي. وفي الضفة الغربية، صُرف ٩ ٧٨٤ قرصاً بقيمة ١٣,٨٦ مليون دولار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حصل اللاجئون الفلسطينيون منها على ٤١٠ ٢ قروض، بقيمة ٣,٢٠ ملايين دولار. وحصلت النساء على ما نسبته ٤٢ في المائة من مجموع القروض، بينما حصل الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٠ سنة) على ما نسبته ٤٠ في المائة.

١٤٠ - وأكمل البرنامج الإنمائي تأهيل مدينة غزة الصناعية وتوطينها، واستهدف ذلك ٢ ٠٠٠ عامل، يشملون ٣٠ من العاملات.

هاء - تنسيق المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة

١٤١ - تحت رعاية نائب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومنسق الأمم المتحدة المقيم ومنسقتها للشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، تواصل خلال الفترة المشمولة بالتقرير التعاون والتنسيق فيما بين الجهات المانحة ومنتديات الأمم المتحدة العديدة. واجتمع بانتظام الفريق القطري للعمل الإنساني للاتفاق على تدابير الدعوة والاستجابة في المجال الإنساني. وواصل فريق الأمم المتحدة القطري تنسيق برامج الإنمائية، بما يتماشى مع أولويات خطة السياسات الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢.

رابعا - استجابة الجهات المانحة للأزمة

دعم الميزانية والدعم المالي

١٤٢ - في عام ٢٠١٨، ازداد إجمالي العجز في ميزانية السلطة الفلسطينية (قبل التمويل) ليصل إلى ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن أجل تمويل هذا العجز، اعتمدت السلطة الفلسطينية على الدعم المقدم من الجهات المانحة والتمويل من المصارف المحلية. وخلال العام، قدمت الجهات المانحة نحو ٥١٥ مليون دولار إلى السلطة الفلسطينية في شكل دعم للميزانية ومبلغاً إضافياً قدره ١٥٨ مليون دولار في شكل تمويل للتنمية.

١٤٣ - وخلال السنة، انخفض الدعم المقدم من الجهات المانحة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة انخفاضاً حاداً بسبب قرار الولايات المتحدة الأمريكية بسحب دعمها للأونروا وتحويل جزء كبير من الميزانية البرنامجية لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة إلى جهات أخرى.

التنسيق فيما بين الجهات المانحة

١٤٤ - واصلت هيكلية تنسيق المساعدات المحلية التي أُدخِلت إصلاحات عليها، والتي بدأت العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، أداء وظيفتها بوصفها المنتدى الرئيسي للتنسيق الذي تقوده الحكومة الفلسطينية لإجراءات التدخل الإنمائية الممولة من الجهات المانحة في ١٥ قطاعاً.

١٤٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت لجنة الاتصال المخصصة اجتماعاً عادياً في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في نيويورك، أسفر عن اتفاق على مجموعة من الإجراءات الإنسانية والاقتصادية الطارئة في غزة، بما في ذلك مشاريع رامية إلى التخفيف من حدة أزمة الطاقة، وتوفير الرعاية الصحية في حالات الطوارئ، ودعم مرافق توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وتحسين الحالة الاقتصادية. وبلغت كلفة المشاريع الإجمالية ٢١٠ ملايين دولار خلال فترة ستة أشهر، أُسْتُلم منها حوالي ١١٣ مليون دولار. وقد مكّن التمويل الوارد حتى الآن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من شراء وإيصال الوقود إلى محطة توليد الكهرباء في قطاع غزة، مما أدى إلى زيادة إمدادات الكهرباء في القطاع من حوالي ٤ إلى ٥ ساعات لتبلغ ١٢ إلى ١٥ ساعة يومياً. وقد أتاح التمويل أيضاً توفير الأدوية الأساسية والقيام بآلاف العمليات الجراحية الطارئة. وقد وفرت الأموال التي جرت تعبئتها الآلاف من فرص العمل المؤقتة في القطاعين العام والخاص على حد سواء في غزة. وبالإضافة إلى ذلك، عززت الأمم المتحدة وجودها الميداني في غزة لتيسير تنفيذ المشاريع على نحو سلس، بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية والجهات الدولية صاحبة المصلحة، من خلال إنشاء وحدة لإدارة المشاريع.

خامساً - الاحتياجات غير الملبّاة

١٤٦ - وفقاً لخطة الاستجابة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة لعام ٢٠١٩، يُلتَمَس توفير ٣٥٠ مليون دولار لتمويل المساعدة والحماية لصالح ١,٤ مليون من الفلسطينيين الذين يُعَدُّون في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية. ويعكس هذا الانخفاض الكبير مقارنة بخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨ محاولة لإعطاء الأولوية للاحتياجات الأكثر إلحاحاً في مواجهة انخفاض قياسي في مستويات التمويل، إذ لم يُؤمَّن سوى ٤٦ في المائة من التمويل المدرج في خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨، وهي نسبة أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ حوالي ٦٠ في المائة فيما يخص خطط الاستجابة الإنسانية في العالم ككل. ويبين العجز اتجاهها نحو انخفاض تمويل الوكالات الإنسانية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

١٤٧ - وفي عام ٢٠١٨، واجهت الأونروا التحدي المالي الأكبر في تاريخها. فبعد إعلان الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ حجب مساهمتها في عام ٢٠١٨، بلغ العجز المتوقع في الميزانية البرنامجية ٤٤٦ مليون دولار. وأثّر ذلك على عمليات الطوارئ التي تضطلع بها الأونروا في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، مما أرغمها على اتخاذ تدابير لتخفيف المخاطر وإدخال تغييرات على بعض من تدخلاتها في حالات الطوارئ. ولتفادي الانقطاع في تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية، توجّب تقليص

نطاق تدخلات أخرى أو وقفها خلال النصف الثاني من السنة، وشمل ذلك، في قطاع غزة، برنامجي الصحة العقلية المجتمعية وإيجاد فرص العمل، فضلا عن إعانات الإيجار المقدمة إلى الأسر التي أصبحت بلا مأوى بسبب الأعمال العدائية في ٢٠١٤؛ وفي الضفة الغربية، شمل ذلك برامج النقد لقاء العمل والصحة العقلية المجتمعية والعيادات الصحية المتنقلة. وحُقِّصَت قدرات الحماية وَكِيَّتُ مراعاة للميزانية المحدودة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أعلنت الأونروا عن ميزانية سنوية بقيمة ١,٢ بليون دولار لتمويل الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية المقدمة من الوكالة إلى ٥,٤ ملايين لاجئ فلسطيني. وهذا هو المبلغ اللازم للإبقاء على عمليات الأونروا على نفس المستوى الذي كانت عليه في عام ٢٠١٨.

سادسا - التحديات

١٤٨ - لا يزال الافتقار إلى عملية سياسية تهدف إلى إنهاء الاحتلال وتحقيق الحل القائم على وجود دولتين تتوفر لهما مقومات البقاء يشكل أكبر عقبة أمام التنمية الفلسطينية. وما زالت عمليات التوسّع الاستيطاني الإسرائيلي وأعمال الهدم وإغلاق المعابر والقيود المفروضة على الحركة والتنقل وغير ذلك من مظاهر الاحتلال العسكري تؤثر بشدة على الحالة الإنسانية والحياة الاجتماعية والسياسية للفلسطينيين وعلى قدرتهم على ممارسة حقوق الإنسان الأساسية الواجبة لهم. فما زال العنف والتحرّيش عليه يؤدّيان إلى إدامة أجواء الخوف من الآخر والريبة المتبادلة. ويضع الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وغزة عقبات كبيرة تحول دون تلبية الاحتياجات الإنسانية وإعادة فتح أفق سياسي. وي طرح انخفاض التمويل المقدم إلى دولة فلسطين وإلى الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تحديا آخر أمام تقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية.

سابعا - استنتاجات

١٤٩ - كان السياق التشغيلي الذي عملت الأمم المتحدة في ظلّه خلال الفترة المشمولة بالتقرير محفّوفا بمصاعب متزايدة نتيجة التحديات التي عرضها هذا التقرير. وستواصل الأمم المتحدة العمل من أجل إرساء سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩) و ٢٢٣٤ (٢٠١٦)، ومن أجل إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وإنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية متصلة الأراضي تتوافر لها مقومات البقاء وتمتع بالسيادة، تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل آمنة. ولن تتحقق التطلعات المشروعة للشعبين إلا إذا أصبحت رؤية الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن وفي ظل اعتراف متبادل بينهما حقيقة واقعة، وكانت القدس عاصمة لإسرائيل وفلسطين، وحُلَّت جميع مسائل الوضع النهائي حلا دائما عن طريق المفاوضات.